

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة من الممثل الخاص للبرازيل إلى مؤتمر نزع السلاح، يحيل فيها نص البيان الذي أدلى به ائتلاف البرنامج الجديد رداً على البيان المشترك للدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية

يهدي الممثل الخاص للبرازيل لدى مؤتمر نزع السلاح تحياته إلى الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، ويتشرف، بصفته منسق ائتلاف البرنامج الجديد، الذي يضم أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا، بأن يطلب إصدار "البيان الذي أدلى به ائتلاف البرنامج الجديد رداً على البيان المشترك للدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية (25-1-22)"، باعتباره وثيقة رسمية من وثائق دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022.

ويغتنم الممثل الخاص للبرازيل لدى مؤتمر نزع السلاح هذه الفرصة ليعرب مجدداً للأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح عن أسى آيات التقدير.



المرفق

بيان صادر عن ائتلاف البرنامج الجديد - أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا (25 كانون الثاني/يناير 2022)

- 1- يحيط ائتلاف البرنامج الجديد علماً بـ "البيان المشترك بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباق التسلح"، الصادر عن الصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية في 3 كانون الثاني/يناير 2022.
- 2- كما يحيط الائتلاف علماً بتشديد البيان المشترك على مواصلة البحث "عن طرق دبلوماسية ثنائية ومتعددة الأطراف لتجنب المواجهات العسكرية، وتعزيز الاستقرار والقدرة على التنبؤ، وزيادة التفاهم والثقة المتبادلين، ومنع وقوع سباق تسلح لن يصب في مصلحة أحد بل سيعرض الجميع للخطر".
- 3- وفي وقت يشهد فيه التوتر، يعتبر ائتلاف البرنامج الجديد هذا البيان المشترك بمثابة جهد لا بد منه لتثبيت العلاقات الاستراتيجية، ونحن نأمل أن يكون دليلاً على انطلاق الخطوات الأولى لزيادة التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. ويشير على وجه الخصوص، إلى أن التأكيد المشترك على أنه "لا يمكن الانتصار في حرب نووية ولا يجب خوضها أبداً" يمثل إشارة هامة، يجب أن تتجسد الآن في إجراءات ملموسة تمهد للتخلص على الأسلحة النووية تماماً.
- 4- والتعاون الدبلوماسي هو أمر ضروري ومرحب به، غير أن الائتلاف يشعر بالقلق إزاء البيانات السياسية التي أدلت بها مؤخراً الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تحديث ما تملكه من برامج الأسلحة النووية. فهذه البيانات تقوض التزامها بنزع السلاح النووي وتزيد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية وحدوث سباق تسلح جديد. إن نزع السلاح النووي ليس التزاماً قانونياً دولياً فحسب، بل هو واجب إنساني وأخلاقي.
- 5- ويرى ائتلاف البرنامج الجديد أن الأسلحة النووية والسياسات الأمنية التي تقوم على الردع النووي لا تستطيع أن توفر الاستقرار أو القدرة على التنبؤ على نحو بناء، وربما تنطوي على مخاطر تشجيع الانتشار. واستمرار وجود الأسلحة النووية يزيد من حدة التوترات في البيئة الأمنية الدولية ويشكل تهديداً خطيراً للبشرية. وجهود تحقيق الاستقرار لا تقي في حد ذاتها بالغرض ما لم تتخذ كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات ملموسة ترمي إلى التقليل من أهمية الأسلحة النووية في عقيدتها الاستراتيجية، وتتخلص بذلك من ترساناتها النووية. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات الوسيطة توفير ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً.
- 6- ويؤيد ائتلاف البرنامج الجديد التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الحرب النووية. إن جهود الحد من المخاطر هي، باعتقادنا، حلول مؤقتة، والتخلص تماماً من الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وما لم تكن التدابير الاستراتيجية وتدابير الحد من المخاطر النووية مقترنة على نحو مباشر بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإنها ستنمي فقط وهم القدرة على التعايش مع الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وإذا ظلت الأسلحة النووية موجودة، فإنها ستشكل دائماً خطراً غير مقبول يهدد البشرية.
- 7- وفي هذا الصدد، يشير ائتلاف البرنامج الجديد إلى القلق البالغ الذي أعرب عنه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2010 إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استعمال للأسلحة النووية وإلى تصميم المؤتمر على السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع وإحلال السلام والأمن بإخلاء العالم من الأسلحة النووية. وينبغي أن يستحضر القلق البالغ

إزاء الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية على الإنسانية في جميع المداولات والقرارات والإجراءات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

8- ويشدد ائتلاف البرنامج الجديد على التعهد الصريح الذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بالتخلص من ترساناتها النووية بالكامل تمهيداً لنزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويرفض الائتلاف الفكرة القائلة بأن هذه الالتزامات هي التزامات مشروطة، كما ورد في بيان الدول الحائزة للأسلحة النووية. والبيئة الأمنية العالمية الراهنة تعزز ضرورة الإلحاح والتصميم في تنفيذها.

9- ويدعو ائتلاف البرنامج الجديد إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة يعزز بعضها بعضاً تكون قابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وندعو أيضاً إلى التعجيل بالوفاء بالتعهدات والالتزامات في إطار معاهدة عدم الانتشار، التي تظل سارية المفعول حتى تنفيذها.

10- وأخيراً، يعرب الائتلاف عن خيبة أمله لأن مؤتمر استعراض المعاهدة العاشر، الذي كان من المقرر عقده في نيويورك في كانون الثاني/يناير 2022، تأجل مرة أخرى بسبب جائحة كوفيد-19. بيد أن تأجيله الآن يمنح للدول الحائزة للأسلحة النووية فرصة لتجدد تعهداتها الواضح علناً وتتقدم في تنفيذه بالكامل. ومن شأن تجديد هذا التعهد واقتراحه بتدابير محددة قابلة للتنفيذ، أن يؤدي إلى توطيد معاهدة عدم الانتشار وعملية استعراضها، وأن يعطي أثراً إضافياً للجهود التي أشارت إليها الدول الحائزة للأسلحة النووية في بيانها المشترك.